



لاهوت الزواج في مجموعة قوانين

الكنائس الشرقية

✠ الأب سالم ساكا

الزواج في الكتاب المقدس

الفصل الأول من سفر التكوين يصف لنا عملية خلق الإنسان بهذه العبارات : «وقال الله : لنصنع الإنسان على صورتنا كمثالنا ...» . فخلق الله الإنسان على صورته ؛ على صورة الله خلق البشر ؛ ذكراً وأنثى خلقهم ، وباركهم الله ، فقال لهم : «أنموا وأكثروا وأملأوا الأرض» (تك ١/٢٦-٢٨) . (وأخذ الرب الإله آدم وأسكنه في جنة عدن ليفلحها ويحرسها ... وقال الرب الإله : «لا يحسن أن يكون آدم وحده ، فأصنع له مثيلاً يعينه» ... وبنى الرب الإله امرأة من الضلع التي أخذها من آدم ، فجاء بها إلى آدم . فقال آدم «هذه الآن عظم من عظامي ولحم من لحمي ، هذه تسمى امرأة فهي من امرئ أخذت» (تك ٢/٢٤) .

الإنسان ، ذكر وأنثى إذن ، هو مخلوق على صورة الله ومثاله ؛ إن العبارة «وبنى امرأة من الضلع التي أخذها من آدم» ، تشير إلى العلاقة المتينة التي تربط الرجل والمرأة معاً ، تلك العلاقة التي توحدتهما في شركة الزواج ؛ الرجل والمرأة ليسا بعد اثنين بل جسداً (ساركس) (σάρξ) واحداً ، هو تعبير ، في العهد القديم يعني أيضاً إنساناً كاملاً ، إذن الرباط العائلي ، ويعني أيضاً البشرية أو مجموعة الكائنات الحية . العهد الجديد علاوة على مفهوم ساركس (σάρξ) ، يضيف أيضاً مفهوم سوما (σώμα) (الجسد) (روم ٧/٥-٢٤) ، المفهوم الذي لا يرد كثيراً في نصوص العهد القديم . لذلك نقول إن مفهوم الجسد (σάρξ) في العهد القديم وعلى ضوء مفهوم الجسد (σώμα) في العهد الجديد ، يقصد الإشارة به ، لا فقط إلى الشركة الجسدية ، الجنسية ، لكن إلى شركة أعمق من ذلك ، أعني حقيقة واحدة نفسية - جسدية كاملة ، أعني كائن واحد متداخل . في شركة الزواج ، شخص الرجل وشخص المرأة يصبحان جسداً واحداً وروحاً واحدة (١ كور ٦/١٦-١٧) . وعندما يصبح الرجل والمرأة (في الزواج) جسداً واحداً وروحاً واحدة ويتبادلان العون بينهما ، يتكاملان ، وبالتالي يصبحان موضوع ترتيب الله وإرادته (أنموا وأكثروا وأملأوا الأرض) . لا شك ، من النصوص الكتابية هذه ، يتبين لنا بشكل واضح كل من طبيعة ، وأهداف وخواص الزواج الجوهري : منذ البدء ، خلق الله الإنسان (ذكراً وأنثى خلقهما) (... وإن هذه الشركة ، بين الرجل والمرأة ، لهي التعبير الأول عن شركة الأشخاص واتحادهما) (دستور المج فا/٢ ، فرح ورجاء ١٢/١) .

القديس بولس ، في تعليقه على عبارة سفر التكوين (٢/٢٤) ، يؤكد بأن « هذا السر عظيم » ؛ وأعني به سر المسيح والكنيسة » (أف ٥/٣٢) . في نص سفر التكوين ، يكشف القديس بولس صورة نبوية مسبقة لاتحاد المسيح والكنيسة ، سر بقى ولمدة طويلة مخفياً والآن تم الكشف عنه ، بالضبط كما هو الحال بالنسبة لسر خلاص الأمم . تدريجياً ، تقليد الكنيسة عمق في تعليم القديس بولس ، ونظم من قوانينه شركة زواج بين المعمدين .

التطور اللاهوتي في مفهوم الزواج

عندما نقارن التطورات اللاهوتية في الكنيسة اللاتينية مع التطورات الحاصلة في الكنائس الشرقية حول طبيعة وماهية سر الزواج ، في إمكاننا أن نلاحظ على أنه بالرغم من وجود تطابق التعليم حول مؤسسة و قدسية الزواج المسيحي ، لكن هناك إختلافاً واضحاً خصوصاً بشأن التفسير والشرح اللاهوتيين لهذا التعليم . النتيجة ، إنعكاس حقيقة هذا الإختلاف لا فقط على المشترعات القانونية الخاصة بالزواج لكن أيضاً على الرتبة الليتورجية الخاصة بالأحتفال به . إذن لا نستغرب إذا كانت جوانب من هذا « السر العظيم » فُهمت أحياناً بصورة أكثر مناسبة وتم إبرازها في الشرق أكثر منه في الغرب أو بالعكس ، هكذا نستطيع أن نقول ، إن تلك الصيغ اللاهوتية المتنوعة كالرموز والعلامات الطقسية الخاصة بالزواج أيضاً يمكن إعتبارها متكاملة أكثر من كونها متناقضة (قرار المجمع ف/٢ في الحركة المسكونية /١٧) .

إن التعليم الكاثوليكي بشأن سر الزواج تمت صياغته بشكل نظامي في مجعني فلورنسا ١٤٣٩م وتريدنتيني /١٥٤٧م . بعد ذلك ، تم إتقان هذا التعليم من قبل لاهوتيين وقانونيين بعد المجمع التريدينتيني كما ومن قبل وثائق الأبرار الرومانيين ، حيث تمت بلورته وإعادة صياغته في نص لاهوتي كامل ، فيه تم وصف العناصر الثلاثة التي منها تتأسس الأسرار السبعة ومنها سر الزواج ، أعني الأشياء ك مادة لها ، الكلمات كصورة ، وشخص الخادم الذي يحتفل بها بنية عمل ذلك الذي تعمله الكنيسة . في مرسوم إتحاد الأرمن ، مجمع فلورنسا يؤكد على أن : « السر السابع هو سر الزواج ، رمز إتحاد المسيح والكنيسة ، حسب كلمات الرسول : « هذا السر عظيم » : أعني به سر المسيح والكنيسة » . بموجب هذا المرسوم ، العلة الفاعلة لسر الزواج أو العنصر الذي يؤسسه ، هو الرضى المتبادل ، الذي يعبر عنه بالكلمات من قبل الطرفين . وإن للزواج ثلاثة أهداف أو مقاصد : الهدف أو القصد الأول يتضمن في إنجاب الأولاد وتربيتهم لعبادة الله ؛ الثاني يتضمن في الأمانة الزوجية ، التي على كل طرف أن يحافظ عليها تجاه الطرف الآخر ؛ أما الهدف أو القصد الثالث فهو يتضمن في عدم إنحلال الزواج ، وذلك لأن اللا-إنحلال نفسه يرمز الى إتحاد المسيح والكنيسة غير القابل للأنحلال أيضاً . فعلاً ، المرسوم الآنف ذكره يضيف قائلاً : إذ وإن كان بسبب الخيانة الزوجية (الزنى) يُسمح بإنفصال الطرفين ، لكن لا يجوز الإحتفال بزواج آخر ، وذلك لأن وثاق الزواج الذي سبق وتم الإحتفال به بصورة قانونية يدوم للأبد .



المجمع التريدنتيني يعلم : (المسيح هو الذي أسس وأنجز الأسرار المقدسة ، حيث بالآمه وموته جعلنا مؤهلين للنعمة حتى نكمل ذلك الحب الطبيعي ، وذلك لتقديس وتوطيد الشركة التي لا تقبل الإنحلال بين العروسين . وهو الشيء عينه الذي أراد بولس الرسول أن يعلمنا إياه عندما يقول : « وأنتم ايها الرجال أحبوا نساءكم كما المسيح أحب الكنيسة وبذل ذاته من أجلها » : مضيفاً بعد ذلك بقليل : « إنه لسر عظيم ؛ أعني به سر المسيح والكنيسة » . بناءً على ذلك ، الزواج حسب تعاليم الإنجيل يُعتبر أسمى من الزواجات القديمة وذلك بسبب النعمة الإلهية التي يمنحها . لذلك يُعتبر آباء الكنيسة والمجامع وتقليد الكنيسة الجامعة على صواب في وجوب إحصاء الزواج واحداً من بين اسرار شريعة العهد الجديد (إن حب الله يرفع الحب الزوجي الحقيقي ، كما أن المسيح بقوة الفداء والكنيسة بعملها الخلاصي يوجهانه ويوفران غناه حتى يقود الزوجين عملياً إلى الله وحتى يساعدهما ويشبتهما في رسالتها السامية كأب وأم) (المج فا ٢ ، فرح ورجاء / ٤٨) .

العناصر التي تؤسس سر الزواج

إن التعليم الكنسي ، بعد المجمع التريدنتيني ، يؤكد على أن الزواج الذي أسسه المسيح يُعتبر سرًا ، سواء كان بحضوره عرس قانا الجليل ، الذي فيه صنع أعجوبته الأولى (يو ١/٢-١١) ، أو لاحقاً ، عندما صرح للفرسيين بأن وثاق الزواج لا يمكن حله « أما قرأتم أن الخالق من البدء ، جعلهما ذكراً وأنثى وقال : لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويتحد بأمراته ، فيصير الأثنان جسداً واحداً . وما جمعه الله لا يفرقه الإنسان » (مت ٤/١٩-٧) ؛ علاوة على تأكيد المجمع بأن هذا السر يمنح نعمة تفوق الفعل الذي تم القيام به . مع ذلك ، حول العناصر التي منها يتأسس سر الزواج ، أعني حول مادة وصيغة وخادم السر ، وفي الفترة التي تلت المجمع دارت مناقشات طويلة بخصوص مادة وصيغة سر الزواج ، تم دعم وتأييد عدة نظريات عُرضت بعد المجمع المذكور . إذ (بالنسبة للبعض ، الكلمات المتبادلة بين الطرفين هي التي تشكل مادة السر ، أما الكلمات التي ينطق بها الكاهن ، فهي التي تشكل صيغة الأحتفال به . بالنسبة للآخرين ، رضى الطرفين في الزواج يُعتبر بمثابة مادة السر ، أما الكلمات التي تعبر عن هذا الرضى ، فهي بمثابة صيغة السر . وهناك نظرية أخرى تقول إن الرضى يُعتبر بمثابة صيغة سر الزواج ، وفي الكلمات تُرى مادة السر ؛ وهناك من يقول ويرى في الطرفين ، على أنهما مادة السر ، وفي الكلمات المتبادلة بينهما يرى صيغة السر... أخيراً ، تم تأييد ودعم النظرية التي تقول إن الكلمات والعلامات التي يُعبر عنها للدلالة على الرضى يمكن اعتبارها مادة الزواج وصيغته في آن واحد) . لكن أكثر شدة ، كانت تلك المناقشات التي دارت حول خادم سر الزواج . بحيث كان هناك تصوران متعارضان ، كل واحد منهما كان له براهينه وأبوابه بالاضافة الى من يدافع عنه ؛ من هو خادم سر الزواج ، العريس والعروسة أم الكاهن ؟ إن المجمع التريدنتيني لم يقل شيئاً عن هذا

الموضوع . لكن الأهمية التي كان ينسبها الى حضور الكاهن كانت تشير إلى اعتباره هو خادم السر ؛ أليست بركة الكاهن هي التي تحول العقد المدني والديني الى سر ؟ لكن ماذا تقول إذن عن الزوجات غير القانونية التي أحتفل بها قبل المجمع التريدينيني والتي اعترف بها وبصورة صريحة على انها صحيحة وقانونية من قبل آباء المجمع ؟ من جهة اخرى ، بما أن الكاهن هو خادم السر ، كيف يمكن أن تتغير الكلمات التي ينطق بها ؟ لا شك ، أعطى المجمع بشكل رسمي امكانية الاحتفاظ بصيغ عديدة لاستخدامها عند الإحتفال بالزواج وذلك تبعاً للحالة والظرف اللذين يتم بهما الأحتفال بالزواج ؛ فعلاً ، فالكتب الطقسية تشهد على وجود عدة صيغ للأحتفال بالزواج . التعليم الآخر يرى في العروسين أنهما خادما السر . لا ننسى أن في الفترة ، التي نحن في صدد دراستها (القرن ١٧/١٨) ، لم يكن هناك بعد لهذا التعليم من يدافع عنه كما كان يوجد للتعليم السابق .

بلا شك ، إن التعاليم هذه بخصوص مادة وصيغة وخادم سر الزواج وكذلك التعليم بخصوص العلاقة بين العقد والسر ، أثرت في نظام الزواج حسب مجموعة الحق القانوني اللاتيني الصادر (١٩١٧م) والإرادة الرسولية (Crebrae Allatae) التي أصدرها البابا بيوس/١٢ عام (١٩٤٩م) والتي تعالج موضوع نظام الزواج في الكنائس الكاثوليكية الشرقية بعد أن أخذت نموذجاً لها مجموعة الحق القانوني اللاتيني الألف ذكره .

المج فا/٢ في دستوره الراعي «فرح ورجاء» /٤٨-٥٠ ، عاد من جديد ليدرس كل ما يتعلق بطبيعة الزواج ، الزواج كسر ، وبخاصة من وجهة نظر العلاقة بين شخصين ، مفهوم الزواج في الكتاب المقدس . كما درس أيضاً كلاً من أهداف الزواج وخواصه الجوهرية ، طبعاً ، بدون التقليل من أهمية جانب العقد فيه ، أعني تبادل الرضى بين طرفي الزواج . في الحقيقة ، إن لاهوت الزواج الذي تضمنته مجموعة الحق القانوني (١٩١٧م) والإرادة الرسولية (CA) (١٩٤٩م) غالباً ما كان مرسوماً بطابع العقد ، وذلك لأن في التعليم التقليدي للكنيسة ، وبخصوص الفعل الذي يؤسس الزواج وكقاعدة إعلان الرضى المتبادل ، غالباً ما كان يشار على زواج المعمّدين ، المرفوع من قبل المسيح ، إلى كرامة السر بأنه عقد . هذا ما يصرح به فعلاً القانون/١ بند ١ و ٢ من الإرادة الرسولية والقانون /١٢ ، ١ بند ١ من مجموعة الحق القانوني اللاتيني المذكورين آنفاً : «إن السيد المسيح رفع إلى مقام السر عقد الزواج نفسه الذي يبرمه المعمّدون . ولذا لا يمكن ان يقوم عقد زواج صحيح بين المعمّدين بدون أن يكون بالفعل نفسه سرّاً» .

على ضوء ما جاء في القانون الروماني ، «في الكنائس الغربية تنشأ مشكلة العنصر الذي يؤسس حقاً الزواج من الناحية القانونية» . لكن المشكلة هذه يتم حلها باعتبار الرضى المتبادل بين الطرفين عنصراً وحيداً لتأسيس الزواج . من هذا المنطلق تم اعتبار الزوجات التي أحتفل بها إلى حين إنعقاد المجمع التريدينيني بصورة غير شرعية ، صحيحة



وقانونية . مع ذلك ، بركة الكاهن وحضوره كشاهد الكنيسة بالإضافة الى الرتبة الطقسية الخاصة بالزواج ، ومنذ وقت بعيد كانت ضرورية ومطلوبة من قبل التشريعات الكنسية ، لاتينية كانت أو شرقية . إذن حضور الكاهن ، الرتبة الطقسية الخاصة بالزواج مع حضور الشهود هي العناصر الثلاثة التي منها تتكون الصيغة القانونية المألوفة للزواج « ليست زيجات صحيحة إلا التي يُحتفل بها بطقس مقدّس ، أمام الرئيس الكنسي المحلي ، أو الكاهن الذي منحه أحدهما صلاحية مباركة الزواج ، وأمام شاهدين لا أقل . بالطقس المقدّس يُعنى إشتراك الكاهن بحضوره وبركته » (القانون / ٨٢٨ بند ١ و ٢ من مجموعة قوانين الكنائس الشرقية) .

أهداف الزواج

أما بخصوص أهداف الزواج ، فالمجموعتان القانونيتان ، الشرقية واللاتينية ، كانتا تركّزان إهتمامهما على التمييز بين الأهداف الأساسية (الأولية) ، أعني الإنجاب وتربية الأولاد ، والأهداف غير الأساسية (الثانوية) ، أعني العون المتبادل ودواء الشهوة ، « إن غاية الزواج الأولية هي ولادة البنين وتربيتهم وغايته الثانوية العون المتبادل ودواء الشهوة » (ق/ ٢ بند ١ من الإرادة الرسولية ؛ ق/ ١٣ ، ١ بند ١ من مجموعة الحق القانوني / ١٩١٧) . دستور المج ف/ ٢ « فرح ورجاء » بعد أن تعمّق في مفهوم الزواج وخواصه ، وبخاصة في جانبه الكتابي والآبائي وبعد إعتباره عهداً بين شخصين لشركة حياة وحب بين الزوجين ، يضع في الأفق بعض النقاط الأساسية من تعليم الكنيسة ، مشيراً أن : « الخالق هو الذي أسس سر الزواج ، وجهز بشرائع خاصة تلك الشركة العميقة في الحب والحياة التي يؤلفها الزوجان : إنها تقوم على إتفاق القرنين أي على رضاها الشخصي الذي لا يُنقض ... هذا الرباط المقدّس لا يخضع لهوى الانسان ، بغية خير الزوجين والأولاد والمجتمع أيضاً . فالرجل والمرأة أصبحا يعقد الزواج جسداً واحداً لا اثنين (مت ١٩/٦) ليتعاظدا هكذا ويساعد أحدهما الآخر باتحاد شخصيتهما وأعمالهما إتحاداً وثيقاً » (فرح ورجاء / ٤٨) (ق/ ٧٧٦ بند ١) . هذا يعني ، أن الزواج أولاً ، هو مؤسسة صنعتها ووضعها حكمة الله الخالق ، وليس نتيجة قوى طبيعية لا واعية كما يدعي البعض . ثانياً ، إن أهداف هذه المؤسسة (الزواج) التي هي خير الزوجين « فسّمى آدم جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية بأسماء ، ولكنه لم يجد بينها مثيلاً له يعينه .. وبنى الرب الإله امرأة من الضلع التي أخذها من آدم ، فجاء بها الى آدم » (تك ٢/٢٠-٢٢) . وإنجاب البنين وتربيتهم « ذكراً وأنثى خلقهما وباركهما الله وقال : أنمووا واكثروا واملأوا الأرض وأخضعوها » (تك ١/٢٨) ، هذه الأهداف لا تعتمد على حكم وقرار الانسان ، لأن الله نفسه هو مؤسسها إذ لها قيم خاصة وأهداف متنوعة ، من بينها أيضاً العون المتبادل ودواء الشهوة . لا شك ، إن الهدف الأول الذي هو خير الزوجين يتم تحقيقه بعد أن يتحد الزوجان ويصبحا جسداً واحداً ، والظرف



الواحد يكمل الآخر ، كما ويعد أن يشترك كلاهما في كل الخيرات الروحية والجسدية ، وأن يتقاسما أفراس الحياة وطيباتها ، كما أحزان الحياة ومصائبها . وتحقيق الهدف الثاني للزواج يتم عن طريق إنجاب خليفة جديدة تكون ثمرة الحب والإتحاد المتبادل ، وفي إستعداد الزوجين لتربية هذه الخليفة الجديدة تربية صالحة وحسب إرادة الرب .

هنا لا بد من الإشارة الى نقطتين : الأولى ، أن في القانون السابق يتم تمييز أهداف الزواج بين أولية وثانوية ، الشيء الذي لم يفعله القانون الجديد ، حيث يعتبر اهداف الزواج كلها بنفس الضرورة وبنفس السمو . أما النقطة الثانية ، فنلاحظ أن الهدف الثاني من الزواج (العون المتبادل ودواء الشهوة) حسب القانون السابق ، لا يتم ذكره صراحة ضمن أهداف الزواج حسب القانون الجديد ، لكن يمكن إعتباره بأنه يدخل ضمناً في الهدف الأول للزواج الذي هو خير الزوجين حسب القانون الجديد .

الزواج عهد وليس عقد

إن مصطلح العهد (Foedus) ومفهومه في الزواج كان معروفاً أيضاً من قبل القانون الروماني ، إذ تذكره بصورة واضحة مجموعة قوانين يوستينيانوس (٥٢٧-٥٦٥ م) . المج ٢/ في مرسومه « فرح ورجاء/٤٨ » ، ومجموعة قوانين الكنائس الشرقية (CCEO) (ق ق ٧٧٦/ بند ١ ؛ ٧٨٣ بند ٣ ؛ ٨١٧ بند ١) تتبنيان ذات المصطلح والمفهوم متجنبين بذلك ذكر المصطلح عقد (Contractus) الذي تفضله مجموعة الحق القانوني الخاصة بالكنيسة اللاتينية (CIC) (ق ق/٥٥ ، ١ بند ٢ ؛ ٩٧ ، ١ بند ٢) والفرق واضح بين المصطلحين ،



إذ الأول (العهد) يدل على فعل باطني ، يشمل الأنسان كله ، بينما الثاني (العقد) ، لا يشير إلا إلى فعل خارجي ، ولا يشمل غير جزء من الأنسان . إضافة إلى ذلك ، إن كلمة (العهد) تُعتبر مصطلحاً كتابياً غالباً ما استخدمه آباء كنيستنا المشرقية في مؤلفاتهم اللاهوتية وفي مجموعاتهم القانونية وبخاصة حيث يرمز إلى عهد الله مع شعبه ، وعهد المسيح مع الكنيسة ، هذا العهد هو أبدي ، هدفه حياة الشركة مع الله .

إن شركة الحياة كلها بين الرجل والمرأة ، من طبيعتها ، مرتبة من أجل خير الزوجين وإنجاب الأولاد وتربيتهم . لذلك نقول إن الأهداف الجوهرية لعهد الزواج الذي وضعه الخالق وحسنه بشريته ، وبه يُقيم الرجل والمرأة ، برضاها الشخصي الذي لا رجعة فيه ، شركة بينهما تشمل الحياة بأسرها ، مرتب بطبيعة أمره لخير الزوجين وإنجاب الأولاد وتربيتهم . إن الخير الكلي للزوجين وخير الأولاد يدخل ضمن مخطط الله الخالق كما أشرنا إلى ذلك آنفاً . هذا يعني ، إن شركة الزواج ، ليست شركة حياتية وانانية ، لا بل لن يكون لها معنى إذا لم تكن مرتبة من أجل الإنجاب وتربية الأولاد ، عطية وإكليل الزواج ؛ حيث الأولاد يسهمون جوهرياً في خير نفس الزوجين .

في مخطط الله ، الأزواج في الزواج ، مدعوون كي يصبحوا آباء مشاركين في حب الله الخالق « إن الزواج لم يؤسس لإنجاب البنين فقط ، إنما تقتضي طبيعة العهد غير المنحل ، القائم بالزواج ، كما يقضي خير البنين أيضاً ، بأن يكون الحب المتبادل معبراً عنه بالاستقامة ، فيتقدم ويزدهر . ولذلك حتى وإن لم يُرزق الزوجان أولاداً برغم رغبتهم الشديدة فيهم ، يبقى الزواج تعاوناً وإتحاداً يشمل الحياة كلها ، ويحتفظ بقيمته وعدم إنفصامه » (فرح ورجاء / ٥٠) .

ملاحظة مهمة :

بشأن عرض مفهوم الزواج ، كما جاء في دستور المج فا/٢ « فرح ورجاء » يشير البروفسور (Joseph Prader) ، أستاذ القانون في المعهد الشرقي في روما ، إلى ما يلي : « في قوانين مجموعتي الحق القانوني ، اللاتينية (١٩٨٣م) والشرقية (١٩٩٠/١٩٩١م) ، لم يتم تبني التعبير « شركة حياة وحب زوجي » ، الذي سبق وتم استخدامه في الدستور الراعي « فرح ورجاء » في تعريفه لمفهوم الزواج ، وذلك لثلاث أسباب في تفاسير خاطئة حول مفهوم رضى الزواج سواء كان في جانبه العقائدي أو في جانبه القانوني . فعلاً ، الحب بين الزوجين لا يعتبر عنصراً أساسياً في العهد الزواجي أو في رضى الزواج الذي لا يقبل النقص ، كما لا يؤسس الموضوع الأساسي للرضى ، بل لا يمكن أن يماثله . إن عنصر الحب ليس له دور قانوني أساسي في الفعل الذي يؤسس الزواج » لا شك ، إن ملاحظة سرادر تعتبر صحيحة جداً ، إذ أن تفاسير خاطئة ، في لاهوت أو قانون الزواج أعطيت من قبل بعض المحاكم الكنسية ، التي بموجبها عد عدم وجود الحب بين الطرفين في بدء الزواج أو فقدانه بعد حياة زوجية دامت كذا سنة ، تم إعتباره سبباً كافياً لإعلان بطلان الزواج .